أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي بالدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس): دراسة قياسية باستخدام Panel (PMG–ARDL) للفترة الممتدة 1995 إلى 2015

The Impact of Foreign Investment on Economic Diversification in Maghreb Countries (Algeria, Morocco, Tunisia) : Empirical study with Panel (PMG-ARDL) for the period 1995 to 2015.

بن حدو امنة
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت
benhaddouamina93@gmail.com

أ.د. عبدوس عبد العزيز
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت
abdous1977@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/12/09 تاريخ القبول: 2019/08/03

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) وقدرتها على المساهمة في التنويع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي والتجريبي. حيث تم ابراز أثر مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي من سنة 1995 إلى سنة 2015 باستخدام (Panel PMG–ARDL). حيث ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.588 –) ومعنوي هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58.8% في الفترة المقبلة. كما كشف لنا التقديرPMG بالمدى القصير على وجود علاقة عكسية تجمع كل من الانفتاح التجاري والتضخم بالتنويع الاقتصادي، وعلاقة طردية تجمع هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، استثمار أجنبي مباشر، دول المغرب العربي، معامل تصحيح الخطأ، معامل هيرشمان–هيرفندال.

Abstract : This study aims at analyzing the flows of foreign direct investment in the Maghreb (Tunisia, Algeria and Morocco), And their ability to contribute to economic diversification. for the period 1995 to 2015 using the Panel (PMG-ARDL). The results of the study showed that the error correction coefficient was negative (0.588). This indicates that there is a long-term causal relationship between the dependent variable (HHI) and independent variables The short-term PMG estimate also revealed an inverse relationship between both trade openness and inflation with economic diversification and a positive correlation between FDI.

***Key Words*:** Economic Diversification, Foreign Direct Investment, Maghreb Countries, Error correction coefficient, HHI.
JEL Classification : C23, O11, P3

*مرسل المقال: عبدوس عبد العزيز (abdous1977@yahoo.fr).

المقدمة:

ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من الدول النامية، فلها القدرة على تغطية عجز الاستثمارات المحلية مع استحداث فرص عمل جديدة فضلا عن المساندة في تنمية وتدريب الموارد البشرية بالدول المضيفة وتمكينهم للحصول على التكنولوجيا والتقانة الحديثة لزيادة وثيرة الإنتاج والرفع من كفاءتها. وقد أثبت العديد من الدراسة الأثار الايجابية والمنافع الاقتصادية التى قد تحضى بها الدول أثناء استقطاب رؤوس أموال خارجية وذلك بمنحها امتيازات وتسهيلات لجذب مستثمرين أجانب. ولكن تبقى هذه الأثار الايجابية مرهونة حسب أهداف وتوجهات الشركات المستثمرة وحسب نوع وطبيعة الاستثمار الذي من شأنه إما يزيد في تنويع المنتجات وسلة الصادرات أو يزيد من التركز الاقتصادي بالتوجه نحو قطاعات محدودة.

اشكالية الدراسة: ومنه يتبلور لنا طرح السؤال الجوهري التالي

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على واقع التنويع الاقتصادي بالدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى

- ✓ تسليط الضوء على واقع اتجاه الاستثمارات الأجنبية بكل من الجزائر، تونس والمغرب؛
- ✓ معرفة المراكز التي تحتلها دول المغرب العربي ضمن التصنيفات الدولية من حيث سهولة أداء الأعمال ومدى توفر الحرية الاقتصادي؛
- ✓ تبيان العلاقة التي تجمع كل من التنويع الاقتصادي بموجوعة من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي.

منهج الدراسة: سيتم استخدام المنهج التجريبي لقياس العلاقة التي تربط بين كل من مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات مستمدة بياناتها من موقع أونكتاد والبنك الدولي. حيث سنستخدم برنامج Eviews.9

مجال وحدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: دول المغرب العربي والمتمثلة في الجزائر والمغرب وتونس.
- ✓ الحدود الزمانية: من سنة 1995 إلى سنة 2015.

هيكل الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث سنتعرف بالجزء الأول على أهم الدراسات التجريبية التي تعرضت لإشكالية بحثنا لاستنباط متغيرات الدراسة القياسية مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج البحث المستخلصة ومقارنتها مع نتيجة دراستنا، أما بالجزء الثاني والمتعلق بالجانب النظري أين سنتناول فيه واقع وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتاحة بالدول المغاربية مع تسليط الضوء على موقع هذه الدول ضمن التصنيفات العالمية لمؤشرات سهولة أداء الأعمال. أما بالجزء الثالث سنتطرق للدراسة القياسية باختبار أثر مجموعة

من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي وسيكون هذا بتقدير نموذج PMG-ARDL، كما سنركز على تحليل ومناقشة نتائج الدراسة ومقارنتها مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لهذه الدول.

1. الأدبيات النظرية :

تناولت العديد من الدراسات موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومدى أهميته في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي، وهذا من خلال قياس هذه العلاقة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على المنهج التجريبي المبني على أساس تحليل البيانات المقطعية لمجموعة من الدول تتشابه من حيث الخصائص الاقتصادية. ومن بين الدراسات نجد:

Rougier & Nicet (2008) ، تتلخص هذه الورقة البحثية في تقييم مدى تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث استخدمت مجموعة من المتغيرات لدراسة الظاهرة كنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي تكوين راس المال، نفقات البحث والتطوير، ومؤشر راس المال البشري مقاس بمعدل التسجيل في المدارس الثانوية. أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي لهما أثر ايجابي وكبير على النمو الاقتصادي بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن ما بينته هذه الدراسة هو أن الاستثمار الأجنبي له أثر مباشر على القيمة المضافة والعمالة أكثر من تأثيراته غير المباشرة كنقل التكنولوجيا على سبيل المثال.

Wonkyu Shin (2010)، تطرقت الدراسة إلى معرفة أهمية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تنوعه بالقطاعات الاقتصادية في تحقيق استقرار الصادرات وهذا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي واختار مجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وما بينته نتائج الدراسة أن الاقتصاد الأكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي المباشر يعد بمثابة درع واقي من الصدمات الخارجية. على عكس ما يعتقده الكثيرون أنه كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحًا بالنسبة للمستثمرين الأجانب، كلما كان الأمر أكثر عرضة للأزمات الدولية، ولكن تبين العكس بهذه الدراسة. وقد أثبت الباحث ذلك من خلال تحليله لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ووجد أن الدول ذات الانفتاح الأعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة ، تأثر أداء صادراتها بالحد الأدنى من الأزمة العالمية. في حين وجد الباحث دول مثل كوريا وتركيا ونيوزيلندا وأيسلندا تحتاج المزيد من تعزيز قدراتها في خلق بيئة صديقة للاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المزيد من الانفتاح.

MOISE G. &SUFIAN (2010)، هدفت الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا على عينة تتكون من 36 دولة تتشابه من حيث الخصائص الاقتصادية، حيث اختارا 12 دولة تنتمي لشرق الأوسط وشمال افريقيا، و 24 دولة أخرى تنتمي لأكثر الدول النامية المستفيدة من تدفقات الاستثمار

الأجنبي، كما اعتمد الباحثان على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة للظاهرة المدروسة كالانفتاح التجاري، التضخم، الانفاق الحكومي...إلخ، وما خلصت إليه النتائج إن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستفيد بنسبة أقل من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالمقارنة مع باقي الدول، وهذا راجع لمجموعة من العوامل كالبيروقراطية والعراقيل والحواجز الموضوعة أمام التجارة بالاضافة إلى عدم تطور نظامها المالي.

ZENASNI & BENHABIB (2013)، هدفت الدراسة إلى معرفة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على النمو الاقتصادي بالدول المغرب العربي . حيث اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، التضخم، والكتلة النقدية كمقياس عن مدى تطور النظم المالية. وما خلصت إليه النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له القدرة في تعزيز التنافسية الدولية وفي تنويع الصادرات، مما يؤثر إيجابيا في معدلا النمو الاقتصادي على المدى الطويل ويحسن الوضع الاقتصادي في الدول المغاربية.

Bedassa & Elias(2013)، تطرقت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنويع الصادرات بالاستناد على عينة تتكون من 136 دولة حيث امتدت الفترة الزمنية من سنة 1984 إلى 2004، كما اعتمد الباحثين على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية كعدد المنتجات التي يصدرها كل بلد بالاضافة إلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وما خلصت إليه النتائج أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام يعزز التنويع الأفقي للصادرات. غير أن الحجم الفعلي للأثر يختلف اختلافاً كبيراً بين الدول تبعاً للخصائص الاقتصادية وحجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومرحلة التنوع، مما يؤدي إلى وجود علاقة شبه معكوسة تقريباً على شكل حرف U ببعض دول العينة.

Dobdinga (2015)، تطرقت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير تنويع صادرات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولا سيما الكاميرون وجمهورية غينيا الاستوائية وغابون. حيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي بقياس الظاهرة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية كمعامل هيرفندال –هيرشمان، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ايرادات الموارد الطبيعية. وما أظهرته نتائج الدراسة هو أن الدول $CEMAC$ غير متجانسة من حيث حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة هي الكاميرون، تليها جمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون ، والكونغو، وغينيا الاستوائية، في حين أن تشاد هي الأكثر تركيزا حيث مؤشرها يتراوح إلى 0.80، كما بينت النتائج بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة والقيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري يعزز تنويع الصادرات في حين ايرادات الموارد الطبيعية والسعر الصرف الرسمي تجمعهما علاقة عكسية مع تنويع الصادرات.

Keun Jung et al (2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي باعتباره عامل للتنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهذا بالاشارة لحالة كازاخستان، حيث استند الباحثين على مجموعة من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، اجمالي تكوين رأس المال ومؤشر التنمية البشرية. وما خلصت له نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية قوية تجمع كل من الناتج المحلي الإجمالي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي تكوين رأس المال. ولا يوجد ت تبعية بين مؤشر التنمية البشرية والناتج المحلي الإجمالي. كما لوحظ أن معظم الاستمارات الأجنبية كانت موجهة في قطاع الصناعة التحويلية.

2 . واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المغاربية

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عاملا محفزا لتنويع الاقتصاد ومحركا إضافيا في رفع القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وناقلا للتكنولوجيا من البلد المستضاف الذي يشهد اقتصاده تطورا إلى البلد المضيف. حيث تسعى جل الدول إلى استقطابه من بينهم دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) التي تعمل حكوماتهم جاهدة في تهيئة الظروف المناسبة بوضع خطط لتحسين مناخ الاستثمار، مع القيام بتعديلات في سياساتها الاقتصادية والهيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية بغية إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رؤوس الأموال. والشكل الموالي يوضح لنا تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة دول المغرب العربي.

الشكل 01: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المغرب العربي (مليون دولار)

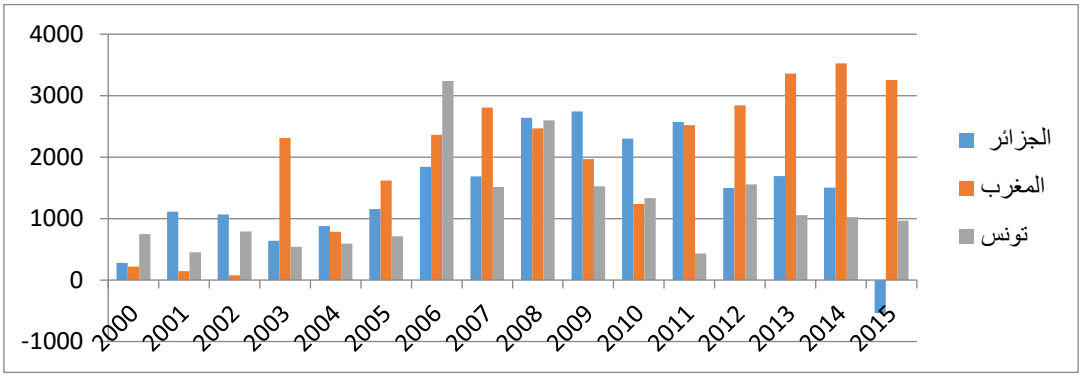

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لهذه الدول عرفت تزايدا ملحوظا خاصة للمغرب التي شهدت في فترة 2000 إلى 2005 تذبذبا، ومن ثم قفزت إلى أعلى مستوياتها من ناحية استقطاب مستثمرين أجانب بالمقارنة مع تونس والجزائر حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة سنة 2014 قيمة 3525 مليون دولار وهذا راجع لتنامي عمليات الخصخصة وتحسين بيئتها ومناخها الاستثماري. أما تونس فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية الوافدة بسنة 2006 أعلى قيمة لها ب 3239 مليون دولار ويعزي هذا

الارتفاع إلى دخول رؤوس أموال في العديد من القطاعات الاقتصادية ولاسيما قطاع الطاقة الذي استحوذ على أكثر من 60% من حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ويليه قطاع الصناعة ب 24%، أما بسنة 2011 انخفضت هذه التدفقات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها في هذه الفترة. وبالجزائر شهدت فترة الالفينات انتعاشا وقد تم جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية ويعزي ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية الذي ساهم هذا العامل بشكل في استقطاب رؤوس أموال أجنبية، مع تبني مجموعة من الإجراءات التسهيلية والتي كانت صادرة بموجب الأمر المتعلق بترقية الاستثمارات سنة 2006 مما ساهم بدوره في تحسن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية. لكن بسنة 2015 نلحظ هناك تراجع في حجم التدفقات ويرجع ذلك إلى الأزمة التي عصفت بالبلد كنتيجة لتدهور أسعار النفط وخاصة أن نسبة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية متوجهة نحو قطاع المحروقات.

1.2 مؤشر سهولة الأعمال التجارية بدول المغرب العربي

تصنف سهولة القيام بالأعمال الاقتصادات من 1 إلى 190، مع كون المركز الأول هو الأفضل (1 = الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال). ويعني الترتيب العالي (الرتبة العددية المنخفضة) أن البيئة التنظيمية غير مواتية للتشغيل التجاري. ويبلغ المؤشر معدل النسب المئوية للبلد في 10 موضوعات تغطيها أنشطة تقرير ممارسة الأعمال التجارية للبنك الدولي. وإن الترتيب في كل موضوع هو المتوسط البسيط للتصنيفات المئوية على مؤشرات مكوناته.

الجدول01: يوضح مؤشر سهولة الأعمال التجارية بالدول المغاربية لسنة 2015

تونس	المغرب	الجزائر	سنة 2015
100	54	141	**بدأ المشروع**
85	54	127	**استخراج تراخيص البناء**
71	115	157	**تسجيل الممتلكات**
116	104	171	**الحصول على الائتمان**
78	122	132	**حماية المستثمرين**
82	66	176	**دفع الضرائب**
50	31	131	**التجارة عبر الحدود**
78	81	120	**تنفيذ العقود**
54	113	97	**تسوية الإعسار**
38	91	147	**الحصول على كهرباء**
60	71	154	**مؤشر سهولة الأعمال التجارية**

Source :Doing Business Data

من الجدول يتضح لنا أن الجزائر تحتل مركزا متأخرا عالميا في مؤشرات سهولة أداء الأعمال حيث احتلت المرتبة 154 و المغرب المرتبة 71 أما تونس تحتل الصدارة من بين هذه الدول المرتبة 60، وعموما يوضح لنا أن مناخ الاستثمار غير ملائم بالجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب. حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر لها إجراءات إدارية كثيرة والمعقدة خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الأولية لتأسيس المشروع الذي احتلت فيه مرتبة 141 وهي مرتبة متأخرة بالمقارنة مع المغرب التي احتلت فيه مرتبة 54 وتونس مرتبة 100، حتى فيما يتعلق بمؤشرات دخول المشروع حيز التنفيذ كالحصول على قروض ودفع الضرائب نجدها متأخرة بمرتبة 171 و176 على التوالي. في حين يمتاز المناخ الاستثماري بالمغرب وتونس على العموم بالجاذبية هذا نظرا للإجراءات الإدارية المنخفضة حيث أن بدأ المشروع يحتاج فقط 6 إجراءات لمدة 7 أيام تقريبا بالمغرب و10 إجراءات لمدة 11 يوم بتونس في حين لو قرناها مع الجزائر فهي تحتاج 12 إجراء لمدة 20 يوما.

2.2 مؤشر **الحرية الاقتصادية**:

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal سنة 1995 هذا المؤشر يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل فيها 50 متغير (أحمد سمير أبو الفتوح يوسف الخلاف، 2015) . حيث تم تقسيم نتائج هذا المؤشر إلى خمسة مجموعات : المجموعة الأولى تضم الدول الحرة تكون ما بين 80 و100، والمجموعة الثانية: الدول الحرة إلى حد كبير ما بين 70 و79.9، المجموعة الثالثة: الدول الحرة إلى حد ما وهي ما بين 60 و69.9، المجموعة الرابعة: الدول غير الحرة إلى حد كبير مابين 50 و59.9، والمجموعة الخامسة: الدول المقموعة ما بين 0 و49.9.

الجدول02: يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية بالدول المغاربية

السنوات	الجزائر	تونس	المغرب
2010	56.9	58.9	59.2
2011	52.4	58.5	59.6
2012	51.0	58.6	60.2
2013	49.6	57.0	59.6
2014	50.8	57.3	58.3
2015	48.9	57.7	60.1

المصدر: بيانات الأطلس

من خلال الجدول يتضح لنا أن نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية بالمغرب أنها تقع ضمن الدول غير الحرة إلى حد كبير وهذا بسنة 2014 و2013 و11 و2010 حيث تراوحت النتيجة 53.3 و 59.6، أما عن السنة

2012 و 2015 فقد صنفت من بين الدول الحرة إلى حد ما والتي تراوحت نتيجتها ما بين 60.1 و 60.2. أما بتونس فهي تقع ضمن الدول غير الحرة إلى حد كبير. وعن الجزائر من السنة الممتدة من 2010إلى غاية 2012 فقد صنفت من بين الدول غير الحرة إلى حد كبير بنتيجة تتراوح بين 51 و 56.9 لتقع بسنة 2012 و2015 ضمن تصنيف الدول المقموعة ب 49.6 و 48.9 على التوالي فهي بالتالي تدخل ضمن الاقتصادات غير الحرة على العموم.

3. دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي

في هذا الجزء سنختبر أثر الاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى 2015 وهذا باستخدام ، **PMG-ARDL** حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال، البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وتتمثل هذه المتغيرات في:

- المتغير التابع: التنويع الاقتصادي مقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان وسيرمز له ب HHI، حيث غالبا ما يستخدم لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي ويعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، وتعطى صيغته على النحو التالي (أحمد الكواز، 2013):

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

حيث:

- ✓ Xi: قيمة الصادرات من السلعةi ؛
- ✓ X: اجمالي الصادرات؛
- ✓ I: اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

اذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر (0) يدل على وجود تنوع كبير، أما اذا تراوحت قيمته إلى الواحد (1) يدل على وجود تركز كبير.

الشكل 02: معامل هيرشمان – هيرفندال من سنة 2000 إلى 2015

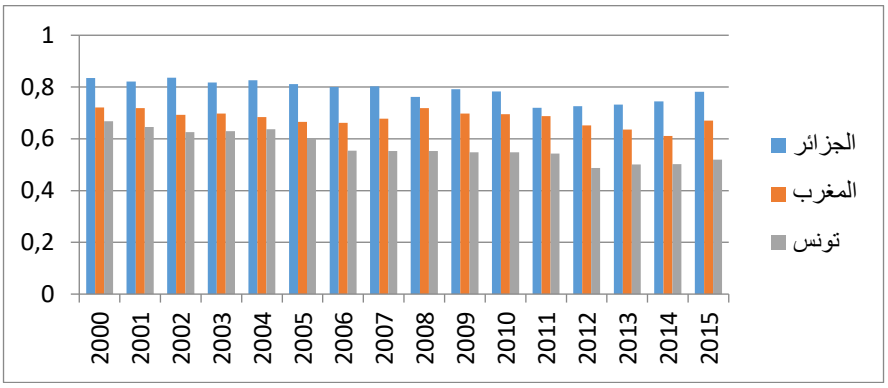

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

يبين لنا الشكل أعلاه أن دول المغرب العربي تعاني من مشكل التخصص الاقتصادي بحيث قيمة هذا المؤشر تزيد عن 0.5. إلا أن هناك تفاوت بين هذه الدول بحيث تونس تشهد أقل قيمة حيث تقدر ب 0.56% وهذا بمتوسط الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015، في حين قدر ب0.68% بالمغرب و0.78% بالجزائر التي تعتبر من بين أكثر الدول التي تعاني من مشكل التركز الاقتصادي مقارنة بجيرانها.

❖ المتغيرات المستقلة: سيتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

➢ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة ويرمز لها ب FDI؛ بالاستناد على الدراسات السابقة تؤدي زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة للبلد إلى التنويع الأفقي والعمودي كما تساعد على توفير فرص عمل بالاضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة.

➢ الانفتاح التجاري ويرمز له ب OPEN، حيث تعتبر سياسة الانفتاح التجاري أداة داعمة لاستقطاب رؤوس أموال الخارجية.

➢ التضخم ويرمز له ب INF؛ إن وجود معدلات عالية للتضخم هذا دليل على عدم وجود استقرار اقتصادي فبالتالي سيكون كمعرقل لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

1.3 اختبار **جذر الوحدة UNIT ROOT**: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختبار im pesaran, unit بحيث:

✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛

✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول 03: يوضح لنا اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة بطريقة (IPS)

	عند المستوى		عند الفرق الأول			عند المستوى		عند الفرق الأول	
المتغيرات	النموذج	prob	النموذج	prob	المتغيرات	النموذج	prob	النموذج	prob
HHI	الأول	0,000	الأول	/	**OPEN**	الأول	0,388	الأول	0.000
	الثاني	0.000	الثاني	/		الثاني	0,959	الثاني	0.000
FDI	النموذج	prob	النموذج	prob	**INF**	النموذج	prob	النموذج	prob
	الأول	0,286	الأول	0.000		الأول	1.000	الأول	0.000
	الثاني	0,93	الثاني	0.000		الثاني	0,998	الثاني	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من خلال (**الجدول رقم 03**)أن غالبة المتغيرات (FDI، OPEN،INF) لم تستقر عند المستوى بكل من النموذجين الأول والثاني لأن probكانت أكبر من 5بالمائة لذلك قد تم أخذ الفرق الأول لها لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذا ما توضحه prob =0.000 أي أقل من 5 بالمائة، اذن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى فهي متكاملة من الدرجةI1. أما المتغيرHHI والذي يعبر عن مؤشر التنويع الاقتصادي الذي يظهر مستقر عند المستوى فهو متكامل من الدرجة الصفرI .

2.3 **تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG-ARDL**: وبناءا على نتائج اختبار جذر وحدة في (**الجدول رقم 03**)، التي كشفت عن أن جميع المتغيرات هي متكاملة تماما من الدرجة الاولى، باستثناء المتغير التابع والذي يعبر عن مؤشر التنويع الاقتصادي فهو متكامل من الدرجة صفر. فمنه يمكننا المضي قدما في التقدير باستخدام طريقة PMG-ARDL التي اقترحها(.Pesaran et al 1999) للعلاقة التي تجمع بين التنويع الاقتصادي مع الباقي المتغيرات المفسرة له وهذا بالمدى الطويل والمدى القصير لكل دولة (الجزائر، تونس، المغرب)، للفترة الزمنية الممتدة من 1995 الى غاية 2015.

الجدول 04: المعاملات المقدرة بالمدى الطويل (المتغير التابع: HHI)

Regressor	PMG	Standard Error	t-statistic	Prob	Akaike Info. Criterion	4.438-
FDI	*0.008-	0.004	2.065-	0,04	Schwarz Criterion	3.826-
OPEN	0.001-	0,001	1.185-	0.242	S.E. of Regression	0.020
INF	*0.489-	0.006	7.598-	0.000	Residual Sum of Squares	0.018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

(*) دو دلالة احصائية عند 1 % و5% و10%.

تشير نتائج التقدير PMG إلى أن التنويع الاقتصادي المقاس بمعامل هيرشمان- هيرفندال HHI يرتبط عكسيا مع كل من المتغيرات المفسرة له (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والتضخم)، وهذا على المدى الطويل بحيث اذا ارتفعت كل من المتغيرات بوحدة واحدة سينخفض التنويع الاقتصادي ب 008.0 و0.001 و0.006 على التوالي . وهذا ما يدل غلى أن الاستثمار الأجنبي بهذه الدول محدود بقطاعات اقتصادية معينة أي ما يساهم على زيادة التخصص الاقتصادي بدل من التنويع الاقتصادي.

الجدول 05: المعاملات المقدرة بالمدى القصير (المتغير التابع: LGDP)

Regressor	PMG	ALG	MAR	TUN
FDI	4,24	-0,006	0,004	0,002
		*(0.000)	*(0.000)	*(0.000)
OPEN	-0,0002	-0,002	0,0005	0,001
		*(0.000)	* (0.000)	(0.000)*
INF	-0,238	-0,9	1,862	1,674-
		*(0.003)	(0,357)*	*(0,651)
ECM_{t-1}	-0,588	0,638	0.588	0,778-
	(0.000)*	*(0.000)	**(0.021)	**(0.013)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

(*) ذو دلالة احصائية عند 1 % و5% و10%.

(**) ذو دلالة احصائية عند 5% و10%

تشير نتائج التقدير PMG للمدى القصير إلى أن هناك علاقة طردية تجمع كل من مؤشر التنويع الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتجمعه علاقة عكسية مع الانفتاح التجاري والتضخم. كما يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.588 -) والاحتمال المرافق له (Tstat) يساوي 0.000 وبالتالي ذو دلالة احصائية عند 1 % و5% و10%. اذن هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع (HHI) مع المتغيرات المستقلة (OPEN, FDI , INF)، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58.8% في الفترة المقبلة.

هناك علاقة ايجابية قصيرة الأجل بين المتغير التابع والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من المغرب وتونس، حيث أن زيادة هذا المتغير بوحدة واحدة سيرفع في التنويع الاقتصادي ب 0.004% و002.0% على التوالي. أما بالجزائر يرتبط هذا المتغير بعلاقة عكسية حيث أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة سيخفض من التنويع الاقتصادي ب 0.006%. وتفسر هذه النتيجة على الخلفية أن غالبية رؤوس الأموال الأجنبية بالجزائر توجه وتستثمر في قطاع المحروقات مما سيوجه الاقتصاد نحو التركز في الأنشطة فبالتالي ينخفض مؤشر تنويع المنتجات على المستوى الأفقي أو العمودي.

كما نلاحظ من خلال تقدير PMG وجود علاقة عكسية قصيرة الأجل بين التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري حيث أن زيادة 1% من هذا الانفتاح التجاري يؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.0002% في التنويع الاقتصادي. وكشفت التقديرات القصيرة الأجل لكل بلد عن وجود علاقة ايجابية بين هذين المتغيرين حيث أن زيادة الانفتاح التجاري ب 1% سيزيد من التنويع الاقتصادي بنسبة 0.001% و0.0005% لكل من تونس والمغرب على التوالي. أما الجزائر فهو يرتبط معها بعلاقة عكسية لأن جل تعاملاتها التجارية وكذا صادراتها من المحروقات بنسبة تفوق 96%.

وتظهر لنا نتائج الدراسة أن انخفاض في معدلات التضخم تساهم بشكل كبير في رفع التنويع الاقتصادي باعتباره عامل محدد للاستقرار الاقتصادي، حيث تشير تقديرات PMG إلى وجود علاقة عكسية فانخفاض التضخم ب1% سيرفع من التنويع الاقتصادي بنسبة 0.588% بكل دول محل الدراسة. وتبين النتائج الخاصة بكل بلد أن التأثير يتراوح إلى 0.638 % بالجزائر وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1 % و5% و10% .أما تونس والمغرب لا يفسر هذا المتغير التنويع الاقتصادي بسبب غياب دلالته الإحصائية.

وأخيرا، للحصول على نتائج تقدير جيدة ل PMG ، يفترض نموذج PANEL- ARDL أن معامل تصحيح الخطأ أن يكون بشكل مستقل ومتماثل وموزع عبر البلدان وعلى مر الزمن، وهذا ما سنعرضه من خلال الشكل 03 أن توزيع معاملات تصحيح الخطأ المقدرة التي تؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي وهذا أمر مهم لأن النتائج تشير إلى أن نموذج ARDL الذي اعتمدته هذه الورقة محدد بشكل صحيح وأن المعاملات المقدرة تتسم بالكفاءة وليست متحيز.

الشكل 03: اختبار التوزيع الطبيعي

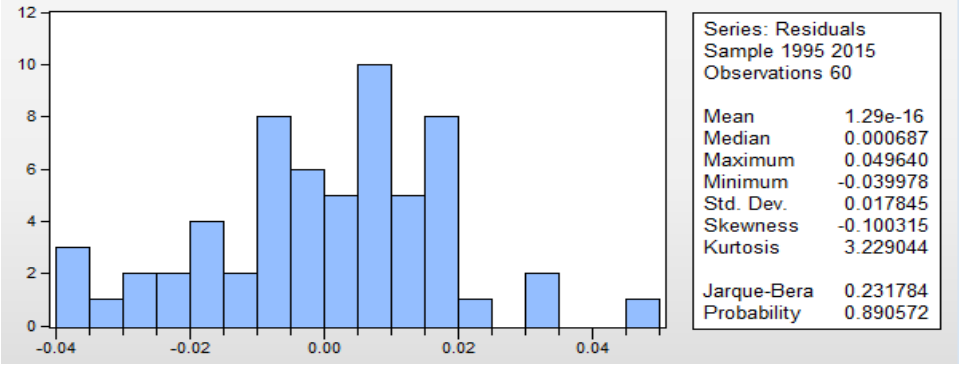

المصدر: مخرجات Eviews

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة لإبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي بدول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) للفترة الممتدة من سنة 1995 إلى 2015، وذلك من خلال القيام بدارسة قياسية باستخدام نموذج PMG-ARDL ومن النتائج المتوصل إليها هي:

- يعتبر مؤشر التنويع الاقتصادي المقاس بمعامل هيرشمان- هيرفندال مرتفع بالنسبة لتونس حيث قدرت نسبته 0.56% وهذا بمتوسط الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015، في حين قدر ب0.68% بالمغرب و0.78% بالجزائر التي تعتبر من بين أكثر الدول التي تعاني من مشكل التركز الاقتصادي مقارنة بجيرانها.
- أما بالجانب التطبيقي يشير اختبار جذر الوحدة بطريقة (IPS) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول لها، ما عدا المتغير HHI والذي يعبر عن مؤشر التنويع الاقتصادي استقر عند المستوى لذلك قد تم تقدير نموذج الدراسة بطريقة PMG-ARDL، حيث أشارت نتائج التقدير بالمدى الطويل إلى أن التنويع الاقتصادي المقاس بمعامل هيرشمان- هيرفندال HHI يرتبط عكسيا مع كل من المتغيرات المفسرة له (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والتضخم)، وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي بهذه الدول محدود بقطاعات اقتصادية معينة أي ما يساهم على زيادة التخصص الاقتصادي بدل من التنويع الاقتصادي.
- كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ باشارة سالبة (0.588 -) اذ ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع (HHI) مع المتغيرات المستقلة (OPEN, FDI , INF)، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58.8% في الفترة المقبلة.

وفيما يلي سوف نعرض جملة من التوصيات والاقتراحات:

- على هذه الدول أن تضع سياسات اقتصادية هيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية وخطط لتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما ينبغي إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رأس المال؛
- على الدول المغاربية الاستثمار في البنية التحتية أكثر لأنها تعتبر قاطرة لمسيرة تحقيق النمو بالدول وعامل أساسي في جذب رؤوس أموال أجنبية، اذن فهذا المتغير يعد محفز لبيئة الأعمال.
- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية الثلاث من أجل خلق فرص الاستثمار التي تساهم في تعزيز مستويات التجارة البينية.

- التأكيد على توفير مناخ ملائم للاستثمار خاصة من ناحية توفير الاستقرار الأمني ومكافحة الفساد والبيروقراطية والرشوة ...إلخ، وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في جميع الأنشطة الاقتصادية لتجنب التركز الاقتصادي والاستفادة من خبراتها والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها.

قائمة المراجع:

-

- أحمد سمير أبو الفتوح يوسف، (2015)، في الحرب الأهلية الجزائرية منذ عام 2001 ، مصر، المكتبة العربية للمعارف للنشر والتوزيع .
- كواز أحمد ، (2013)، التنمية الصناعية: التمويل والتنويع والحداثة ، مصر.
- Bedassa Tadesse, (2013), Elias K. Shukralla, The impact of foreign direct investment on horizontal export diversification: empirical evidence, Applied Economics journal, vol 45.
- Nicet-Chenaf Dalila & Eric Rougier ,(2008), FDI, Diversification and Growth: An Empirical Assessment for MENA Countries, IMF staff papers, V 4.
- Dobdinga Cletus Fonchamnyo,(2015), The export-diversifying effect of foreign direct investment in the CEMAC Region, Journal of Economics and International Finance, Vol. 7, No7.
- .Keun Jung et al , (2015), The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in Natural Resource Oriented Countries: Case of Kazakhstan, Journal of International Business and Economics, Vol. 3, No. 2.
- Eltayeb Sufian Mohamed and Moise G. Sidiropoulos,(2010), Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment", Journal of economic development, Volume 35, No2.
- Wonkyu Shin, (2010), Openness and Diversification of Foreign Direct Investment for Export Stability under the Global Economic Crisis: Case Study of OECD Countries, Asia Pacific Journal of EU Studies.
- Zenasni Soumia1 and Benhabib Abderrezzak, (2013), The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth: Panel Data Analysis for AMU Countries, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 2 No. 3.

-